University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 7, Issue 2, (2025), pp.255-282, ISSN: 3104-3925

The Role of Modern Internal Audit Activities in Reducing Financial Corruption in the Banking Sector
(A Field Study)

Amal Mohamed Al-Mouife
PhD Student, Faculty of Economics, Department of Accounting, University of Zawia
almouife717@aju.edu.ly

Received: 24/09/2025 | Accepted: 21/10/2025 | Published: 31/12/2025 | DOI: 10.26629/uzjes.2025.26

Abstract

This study aimed to explore the role of modern internal audit activities namely risk management, governance, and value addition—in mitigating financial corruption within Libyan commercial banks, as well as how this role can be enhanced. The researcher employed a descriptive-analytical approach to describe and interpret the study results and to test the hypotheses using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). A total of 70 questionnaires were distributed, of which 65 were deemed valid and used for analysis, yielding a response rate of 93%. The study concluded that internal audit activities play an effective role in reducing financial corruption. However, certain prerequisites must be met for these activities to perform their functions efficiently. The study recommended that Libyan commercial banks continue to strengthen the independence of internal auditing, provide ongoing training for internal auditors on anti-corruption techniques, and enhance their digital auditing skills.

Keywords: Internal Audit, Financial Corruption, Banking Sector, Risk Management, Governance, Value Addition

"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-non-commercial 4.0 International License."

دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالقطاع المصرفي (دراسة ميدانية)

آمال محمد المعيوفي
طالبة دكتوراه – كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الزاوية
almouife717@aju.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/09/24م تاريخ القبول: 2025/10/21 تاريخ النشر : 2025/12/31م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والمتمثلة في (إدارة المخاطر، الحوكمة، إضافة قيمة) في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وكيفية تفعيل هذا الدور، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتم توزيع (70) استبانة اعتمد منها (65) استبانة لأغراض التحليل والدراسة، بنسبة استرداد (93%)، وتوصلت الدراسة إلى أن أنشطة المراجعة الداخلية لها دور فعال في الحد من الفساد المالي، كما أن هناك متطلبات لابد من توافرها لكي تقوم هذه الأنشطة بأداء مهامها بفاعلية وأوصت الدراسة بضرورة استمرار المصارف التجارية الليبية في تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية، وتوفير التدريب المستمر للمراجعين الداخليين، على أساليب مكافحة الفساد وتطور مهاراتهم الرقمية في عمليات المراجعة.

الكلمات المفتاحية :المراجعة الداخلية، الفساد المالي، القطاع المصرفي، إدارة المخاطر، الحوكمة، اضافة قيمة.

1.1 مقدمة الدراسة

تُعدُّ وظيفة المراجعة الداخلية ركيزة أساسية في الحوكمة المؤسسية، حيث تؤدي دوراً محورياً في تزويد الإدارة العليا بمعلومات دقيقة وموضوعية تدعم عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وتسهم هذه الوظيفة في تعزيز كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتحسين إدارة المخاطر، وإضفاء الشفافية والمصداقية على التقارير المالية (PWC, 2018)

وقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية تطوراً ملحوظاً استجابة للتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث اتسع نطاق عملها وازدادت أهميتها والاعتراف بها من قبل الإدارات العليا للمؤسسات. وتماشياً مع هذا التطور، تحول الفكر المحاسبي من الدور التقليدي للمراجعة الداخلية إلى تبني أنشطة مستحدثة تتمثل في الدور الاستشاري الذي يهدف إلى تقديم النصح والمشورة والإرشاد لمجالس إدارة المؤسسات، والدور التوكيدي الذي يسعى إلى تحسين جودة، ومحتوى المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية لخدمة متخذي القرارات عموماً، ومجلس الإدارة خصوصاً، وذلك من خلال ثلاثة مجالات رئيسية: الرقابة وإدارة المخاطر، والحوكمة، وإضافة القيمة للمؤسسة (شحاته، 2021).

في المقابل، تُعدُّ ظاهرة الفساد المالي من أخطر التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث، نظراً لتأثيراتها السلبية على كفاءة الأداء المؤسسي، وانخفاض مستويات الاستثمار، وإعاقة التنمية الاقتصادية، وتقويض الأنظمة القانونية والقضائية، وزعزعة الاستقرار العالمي. وتُعزى أسباب تفشي هذه الظاهرة إلى عوامل متعددة ومتداخلة، منها قصور أنظمة الرقابة الداخلية، وضعف آليات الحوكمة (All, 2019)، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية مثل عدم الرضا الوظيفي، وعدم الالتزام بالقوانين، وانخفاض الأجور، وانتشار الفقر والبطالة والانقسام السياسي (كريمة والبي، 2024).

وقد حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام عالمي واسع من جميع الهيئات والمنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي أدرجت مكافحة الفساد ضمن أهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة. كما نال اهتماماً متزايداً من ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث تُعدُّ مهنة المراجعة وممارسوها، وتحديداً المراجعون الداخليون، أحد خطوط الدفاع الأولى في الحد من ممارسات الفساد المالي الحالية والمستقبلية، (Avis, E, et al,2018نقلاً عن (المزين،2024)

وفي السياق الليبي، يكتسب القطاع المصرفي أهمية خاصة كونه من أكثر القطاعات عرضة لمخاطر الفساد، بحكم طبيعة نشاطه المالي وحجم الأموال التي يتعامل معها، وتأثيره المباشر على الاقتصاد الوطني. وأمام هذا الواقع، تزداد الحاجة إلى تفعيل أدوات رقابية فعّالة وحديثة، ويأتي في مقدمتها الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف سبل مكافحة ظاهرة الفساد المالي وتجفيف منابعها من خلال تفعيل دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في القطاع المصرفي.

1.2 مشكلة الدراسة

تُعدّ ظاهرة الفساد المالي من أبرز التحديات التي تواجه ليبيا في الوقت الراهن، وقد ازدادت مظاهرها خلال السنوات الأخيرة بشكل مقلق، خصوصًا في المؤسسات ذات الطبيعة المالية مثل المصارف التجارية، فقد كشفت تقارير دولية ومحلية إلى تفاقم حجم هذه الظاهرة، حيث تراجعت ليبيا إلى المرتبة الخامسة عالمياً في مؤشر مدركات الفساد وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام . ,Transparency International) (2024 كما أشار تقرير ديوان المحاسبة الليبي (2023)إلى مجموعة من مظاهر الفساد في القطاع المصرفي، تتعلق بتنامي ظاهرة تهريب الأموال للخارج والتلاعب بالبطاقات الالكترونية، والاعتمادات والتحويلات الخارجية بدون ضمانات، وإتمام معاملات التهريب الوهمية، وسوء استخدام الصلاحيات، وغيرها من مظاهر الفساد، وقد أدت هذه الممارسات إلى تآكل الثقة في المؤسسات المصرفية، وأثرت سلبياً على أدائها وسمعتها في السوق المحلي والإقليمي. وأضاف تقرير منظمة الشفافية الدولية (2023) أن الفساد لا يقتصر على سرقة المال العام فحسب، بل يشمل أيضاً غياب الشفافية، وضعف المساءلة، وتضارب المصالح، واستغلال الوظيفة العامة، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في المؤسسات المالية، وعرقلة التنمية، وإضعاف الحكم الرشيد (Transparency International, 2023)

وعلى الرغم من إصدار الهيئات التشريعية في ليبيا لقوانين تُعْنى بمكافحة الفساد متمثلة في قانون رقم 2 لسنة 2005م الخاص بغسيل الأموال، وقانون رقم 11 لسنة 2014 القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إلا ان جميعها باءت بالفشل، وفشلت معها الحكومات والأجهزة الرقابية في ايقاف هذا النزيف المستمر (كريمة، والبي،2024).

وتأسيساً على ما سبق يتضح ضعف دور الأدوات الرقابية التقليدية في القطاع المصرفي الليبي في مكافحة الفساد المالي، الأمر الذي يستدعي تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية وفق الأطر الاستراتيجية الحديثة التي حددها الإطار المرجعي لمعهد المدققين الداخليين(AII)

ومن هذا المنطلق، تتبلور مشكلة الدراسة في قصور الأنشطة التقليدية للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية عن مواكبة التطورات الحديثة في مجال مكافحة الفساد المالي، وعدم وضوح الآليات والمتطلبات اللازمة لتفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية بما يعزز قدرتها على الحد من ظاهرة الفساد المالي في هذا القطاع الحيوي.

وعليه فإن السؤال الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه هو:

ما دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي، وكيف يمكن تفعيل هذا الدور؟

وينبثق منها الأسئلة الفرعية الآتية:

أ-ما دور إدارة المخاطر كأحد الأنشطة الحديثة للمراجعة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي؟

ب- ما هو الدور الحوكمي كأحد الأنشطة الحديثة للمراجعة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي؟

ج- ما هو دور إضافة القيمة كأحد الأنشطة الحديثة للمراجعة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي؟

د-ما هي متطلبات تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على دور إدارة المخاطر كأحد الأنشطة الحديثة للمراجعة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي.
2. التعرف على الدور الحوكمي كأحد الأنشطة الحديثة للمراجعة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي
3. التعرف على دور إضافة القيمة كأحد الأنشطة الحديثة للمراجعة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي
4. اقتراح آليات ومقترحات لتفعيل هذه الأنشطة بما يعزز الشفافية والنزاهة المؤسسية.

1.4 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حديثاً في مجال المراجعة الداخلية؛ حيث تعد المراجعة على أساس المخاطر، والدور الحوكمي، وإضافة قيمة من الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية، وبالتالي تتمثل أهمية الدراسة في:

أ- الأهمية العلمية: تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالمراجعة الداخلية الحديثة ودورها في مكافحة الفساد، خصوصًا في السياق الليبي الذي يندر فيه وجود دراسات ميدانية مماثلة.

ب- الأهمية العملية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية كونها تواكب الاهتمامات الحالية للمنظمات المهنية في مجال المراجعة الداخلية، كما أن مثل هذه البحوث يمكن ان تقدم إرشادات جيدة لتفعيل دور المراجعة الداخلية في مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

1.5 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، فإن هذه الدراسة تسعى إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

وينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كأحد أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة إضافة القيمة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر متطلبات تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي.

1.6: حدود الدراسة

أ- **الحدود المكانية:** مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري بمدينة طرابلس

ب- **الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال الربع الأول من سنة2025

ج-**الحدود الموضـوعية:** تمثلت في الأنشـطة الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الحوكمي، إدارة المخاطر، اضافة قيمة) – الحد من ظاهرة الفساد المالي.

1.7 أنموذج الدراسة:

اسـتنادًا إلى ما تم عرضــه في الإطار النظري والدراسـات السـابقة، وبالرجوع إلى التوجهات الحديثة للمراجعة الداخلية كما ورد في إصـــدار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي لعام 2017، فقد تم بناء أنموذج نظري يعكس العلاقة بين الأنشــطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من الفســاد المالي في القطاع المصـــرفي، مع التركيز على كيفية تفعيل هذا الدور في بيئة العمل المصـــرفي. وعليه فإن متغيرات الدراسة تتمثل في الآتي:

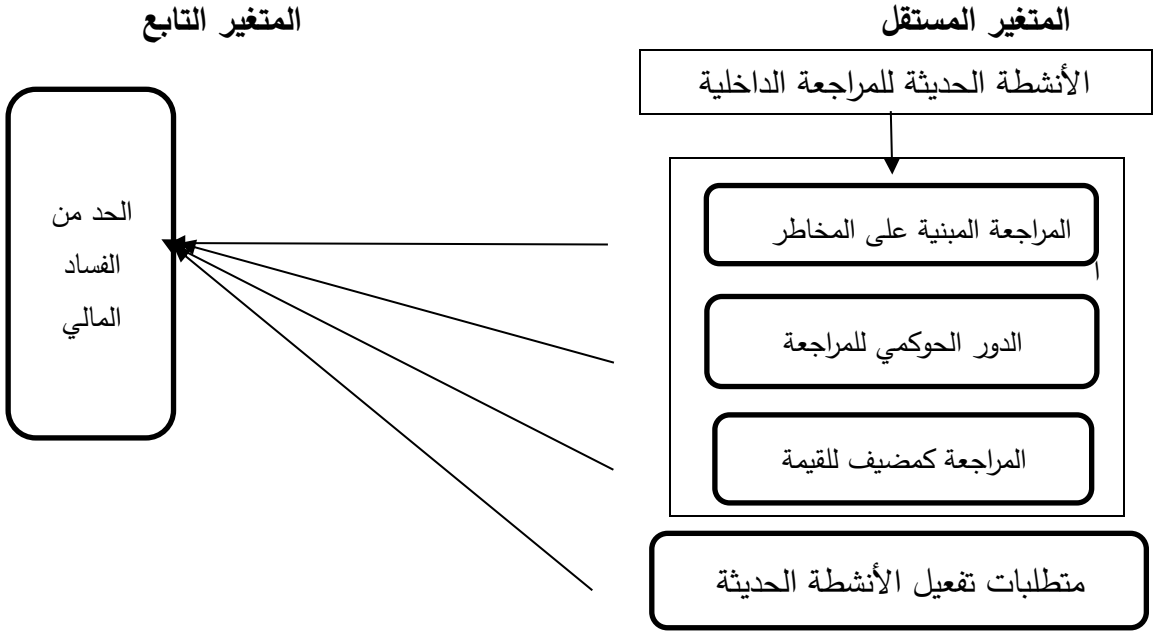

شكل (1) نموذج الدراسة

1.8 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهجين التاليين:

1. المنهج الاستنباطي: وتم استخدامه من خلال مُراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي، حيث تم الاطلاع على المقالات والدراسات والأبحاث العلمية الحديثة، وتم الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

2. المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كما سيتم تحليل البيانات الأخرى للدراسة باستخدام أساليب التحليل الوصفي والتي تتمثل في مجموعة من المؤشرات والأساليب الإحصائية مثل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، بالإضافة إلى اختبار (T) بهدف الوصول إلى نتائج الدراسة.

المبحث الأول

استقراء تحليلي لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذه الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض لأهم الدارسات التي لها علاقة بمجال الدراسة على النحو الآتي:

تناولت دراسة (جسام،2019) الدور الذي يمكن أن تلعبه أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة في القطاع العام العراقي، من خلال التعرف على الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وكذلك التعرف على دورها في الرقابة والحد من الفساد المالي في القطاع العام، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة المتمثلة في (المراجعة في ظل الحوكمة، المراجعة المبنية على المخاطر، المراجعة على أساس إضافة القيمة) تؤدي إلى رقابة جيدة على القطاع العام، كما تؤدي إلى الحد من الفساد المالي في القطاع العام. كما توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية على أساس المخاطر تؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الامتثال والالتزام بالقوانين والأنظمة، كما يساهم عنصر الرقابة في خلق الشعور بالمسئولية والاندفاع الإيجابي لتحقيق التغير نحو الأفضل في القطاع العام.

أما دراسة (فرج، وامحمد،2020) فهدفت إلى معرفة المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي بمدينة طرابلس، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة أولية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة. توصلت الدراسة الى أنه توجد معوقات (إدارية وتشريعية ومحاسبية، وكذلك معوقات تتعلق بالكفاءة المهنية والتكنولوجية) تواجه أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة تؤثر على دورها في الحد من الفساد المالي.

وأشارت دراسة (الشيخ، 2020) إلى مزايا الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية، ومدى مساهمتها في الحد من التعثر المالي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، باستخدام استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر للمراجعة الداخلية تحد من التعثر المالي في منشآت الأعمال.

واستهدفت دراسة (سند، وآخرون،2021) الدور الذي يمكن ان تساهم به الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية متمثلة في إدارة المخاطر، والدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، بالتطبيق على شركة السكر السودانية المحدودة، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تساهم في تقليل المخاطر مما ساعد في رفع كفاءة الأداء المالي بالشركة محل الدراسة، كما ان المراجع الداخلي يساهم إيجاباً في رفع كفاءة الأداء المالي من خلال دوره في تفعيل الحوكمة في تلك الشركة. أما دراسة (Betti et.al ,2021) فهدفت إلى التحقق من كيفية تعديل أساليب وأنشطة المراجعة الداخلية في ضوء التحول الرقمي للمنظمات، وقامت الدراسة باختبار استخدام تحليل البيانات الضخمة وأداء المراجع الداخلي للأنشطة الاستشارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين مستوى التحول الرقمي واستخدام المراجع الداخلي لتحليل البيانات في اداء مهامهم كما يوجد أثر ايجابي للتحول الرقمي على عمليات تخطيط المراجعة .

وقدمت دراسة(Federico et, al,2022), مراجعة منهجية لعدد 118 مقالاً حول مبادرات منع الفساد في القطاع العام، وخلصت نتائج هذه المراجعة إلى توافق كبير بين المبادئ التوجيهية المستمدة من اتفاقية الأمم المتحدة، باستثناء نقص العمل القائم على المخاطر. وخلُصت دراسة (نصير,2022) إلى ضرورة تعزيز دور المراجعة الداخلية كمدخل لخدمات التأكد الاستباقية التي تعمل علي التحسين المستمر، من خلال الالتزام بالميثاق الأخلاقي للممارسات المهنية، ومقابلة السلطة بالمسئولية مع ترسيخ مبدأ الاستقلالية والموضوعية في نظام المراجعة الداخلية، وبذل العناية المهنية الواجبة عند أداء المراجعة الداخلية، بالإضافة إلي تأكيد الجودة في تقرير المراجعة الداخلية بما يساهم في وضع ضوابط حاكمة تساعد في كشف الغش والفساد المالي في بيئة الأعمال المصرية، وأسفرت نتائجها علي أن دور المراجعة الداخلية لم يعد ينصب علي خدمات التأكيد الداخلي فقط، بل يمتد إلي الخدمات الاستشارية كمدخل لخدمات التأكد الاستباقية، حيث تلعب المراجعة الداخلية دورا مهما في مساعدة الإدارة علي تحمل مسؤوليتها المختلفة، كما يوجد تأثير جوهري لدور المراجعة الداخلية كمدخل لخدمات التأكد الاستباقية علي الحد من الفساد المالي بالشركات من خلال المتغيرات المستقلة الثلاث: تأكيد الجودة في تقرير المراجعة الداخلية و الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية، ومقابلة السلطة بالمسئولية في نظام المراجعة الداخلية والاستقلالية والموضوعية في نظام المراجعة الداخلية. وسعت دراسة (الصواني، وآخرون، 2023) إلى توضيح أثر تفعيل دور المراجعة الداخلية بالقطاعات الحكومية للحد من الفساد المالي والإداري ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم قائمة استبيان تم توزيعها على 270 مفردة من المراقبين الماليين بوزارة المالية، والمراجعين الداخليين في الوزرات الليبية وموظفي ديوان المحاسبة وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق التفعيل لوظيفة المراجعة

الداخلية للحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي، واستهدفت دراسة (البي، وكريمه،2024) تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي الليبي، بالتطبيق على عينة من المديرين الماليين ومديري إدارات المراجعة الداخلية، ورؤساء أقسام الحسابات العاملين بالمصارف التجارية الليبية وتوصلت الدراسة إلى ان نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً فعالاً في مكافحة الفساد المالي، وأن تفعيل هذا الدور يتطلب التركيز على التوعية المستمرة ،التدريب، الشفافية، والاستجابة السريعة للانتهاك

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة تبين للباحثة أن الساحة الليبية تعاني من قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالقطاع المصرفي، كما تهدف الدراسة إلى وضع متطلبات لتفعيل دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي الليبي، وهذا ما يعطيها تمايزاً خاصاً عن باقي الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: أدبيات الدراسة

2.1 أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً محورياً في دعم الإدارة وتسهيل مهامها الرقابية ومتابعة الأداء، وقياس مدى نجاحها في المحافظة على الأصول وتحقيق الأهداف المرسومة. حيث تزود الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتقدم معلومات حول مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة. واستجابة للتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال الحديثة، شهد مفهوم المراجعة الداخلية تطوراً جوهرياً، وتغيرت النظرة إليها لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الإدارة، واعتبارها شريكاً استراتيجياً لها.

أصبح المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية ينص على أنها "نشاط تأكيدي واستشاري مستقل يتم تصميمه بغرض إضافة قيمة وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة العمليات" Mohammed et al, 2021; All, 2024). وتشير الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية إلى مجموعة من التقنيات والنُهج المستخدمة لتعزيز كفاءة وفعالية المراجعة (شريف، 2013). وتتضمن هذه الأنشطة استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة عمليات المراجعة وتوجيه الاستراتيجيات بشكل أكثر فعالية (على وعبد الحميد، 2021). كما أن التوجه لاستخدام التكنولوجيا يساهم في تحقيق مراجعة فعالة وموثوقة، بالإضافة

إلى تحسين الأداء وإدارة المخاطر بفعالية أكبر (الشيخ وحسين، 2021). وقد أكد (بن عطاف، 2021) أن استخدام التحليل البياني المتقدم وتطبيقات المراجعة الرقمية ضمن أنشطة المراجعة الداخلية يساهم في زيادة كفاءة المراجعة، وتحسين قدرتها على اكتشاف الاستثناءات وتحليل المخاطر بدقة. وتتمثل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في ثلاثة محاور رئيسية (بن صلاح، 2023):

أولاً: المراجعة القائمة على المخاطر(Risk-Based Auditing)

يشير هذا التوجه إلى تطور المراجعة الداخلية في دعم وتعزيز إدارة المخاطر داخل المؤسسات. فبدلاً من مراجعة جميع العمليات بشكل روتيني، تركز المراجعة الداخلية الحديثة على تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر المحتملة والأكثر أهمية.

وتُعرف المراجعة في ظل مدخل إدارة المخاطر بأنها "نشاط توكيدي واستشاري يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة، وتعمل على تحقيق أهدافها، من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة على أن مخاطر المؤسسة تُدار بفاعلية من جهة، وتقدم النصح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من جهة أخرى" .(All, 2009)وتتضمن هذه العملية اختيار أفضل الوسائل والإجراءات الكفيلة بمنع أو تقليل الخسائر المادية والمالية المحتملة بأقل تكلفة ممكنة (عريقات وعقل، 2010). وتنص معايير معهد المراجعين الداخليين على وجوب تضمين مخاطر الاحتيال ضمن خطة المراجعة، وتقييم ضوابط منع الاحتيال في كل مهمة مراجعة. وبالاعتماد على التقييم المسبق لمخاطر المصرف (مثل الائتمان والتدفقات النقدية وكفاءة الأقسام)، تركز فرق المراجعة على النواحي الأكثر عرضة للفساد، مما يزيد من فرص الكشف المبكر للمعاملات المشبوهة. ويتماشى هذا النهج مع إطار عمل "COSO" للمراجعة الداخلية الذي يؤكد أهمية ربط المراجعة بإدارة المخاطر المؤسسية. ولكي تقوم إدارة المراجعة بمهامها بفعالية، لا بد من وجود إدارة مستقلة للمخاطر في أي مؤسسة، من خلال اتباع أساليب علمية وطرق منهجية تمكن من تحديد المخاطر والتنبؤ بها، وتحديد أسبابها ومنع حدوثها ومعالجة آثارها. ويمكن لإدارة المراجعة الداخلية القيام بهذا الدور بالاعتماد على الخبرة المالية والمحاسبية والإلمام باللوائح الداخلية ومدى تطبيقها، الأمر الذي يساعدها في التعرف على أنواع المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، وإمكانية التنبؤ بها ووضع الاحتياطيات المناسبة بما يمكن من تحسين إدارتها والتعامل معها. وقد أشار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (2004,IIA) إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، حيث حدد دورين رئيسيين: الأول هو تقديم تأكيد موضوعي

لمجلس الإدارة بأن المخاطر الأساسية تُدار بشكل مناسب، والثاني يتعلق بفعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية. كما أكد المعهد على ضرورة الفصل بين مهام المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، مما يتطلب من المراجعين الداخليين فهم المخاطر التي لا يدركونها لتجنب القيام بمهام تفتقر إلى الخبرة. وتواجه المراجعة الداخلية تحديات في تحديد حدود تدخلها في إدارة المخاطر، حيث يجب عليها عدم معالجة المخاطر بالنيابة عن الإدارة العليا. كما يجب تضمين مسؤوليات المراجعة الداخلية في ميثاق المراجعة المعتمد من قبل لجنة المراجعة أو الإدارة العليا.

ثانياً: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية

تُعد المراجعة الداخلية أحد الأركان الأربعة للحوكمة، إلى جانب المراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية. حيث تلعب دوراً حيوياً في دعم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية والمساهمين. ويري(جسام،2019) أن نجاح المراجعين الداخليين يتطلب وجود علاقة قوية ومهارات اتصال فعالة مع إدارة الشركة ولجنة المراجعة، مما يمكنهم من إضافة قيمة حقيقية للمنظمة. وتؤكد معايير المراجعة الداخلية الحديثة، مثل المعيار 2110، على أهمية تقييم المراجعة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسين الحوكمة، بما في ذلك تعزيز الأخلاقيات وضمان فعالية الأداء وإيصال معلومات المخاطر. وتشمل الأنشطة التأكيدية والاستشارية للمراجعة الداخلية تقييم تصميم وتنفيذ أهداف المنظمة، وضمان توافق الحوكمة مع استراتيجيات المؤسسة. كما يجب أن تلعب المراجعة الداخلية دوراً فعالاً في دعم لجنة المراجعة والمشاركة في لجان الإفصاح، وتقييم المخاطر وقياس الأداء.

ثالثاً: إضافة القيمة كاتجاه حديث للمراجعة الداخلية

يُعرّف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي القيمة المضافة بأنها "نشاط يوفر تأكيداً موضوعياً، ويساهم بفعالية في عمليات الرقابة وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة". وتُعد المراجعة الداخلية من الأنشطة المستقلة ذات الطابع التأكيدي والاستشاري، والتي تهدف إلى تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة، وتعزيز فعالية عملياتها. ويُنظر إلى تعظيم دور المراجعة الداخلية بوصفه مؤشراً على مدى تحقيقها للقيمة المضافة. وتتحقق هذه القيمة من خلال دعم الإدارة في تحقيق الأهداف التنظيمية، بما يتوافق مع تطلعات أصحاب المصلحة، وذلك عبر تنفيذ مزيج من الأنشطة التأكيدية (Assurance) والاستشارية (Consulting)، ضمن إطار يتسم بالاستقلالية والموضوعية. وهذا ما يؤكده خليل (2011) بأن إضافة القيمة تتحقق من خلال دعم قدرة الإدارة على تحقيق أهداف التنظيم الاستراتيجية، وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة.

ونظراً لأن المراجعة الداخلية هي وظيفة داخل المؤسسة، يتحكم فيها النظام المحاسبي المستخدم فإن الأمر يتطلب وضعها داخل هذا النظام ضمن إطار معايير المراجعة الداخلية المتبعة لمراجعة البيانات المالية والمحاسبية بالجودة المطلوبة. وتعني جودة المراجعة الالتزام بمجموعة من المتطلبات والأساليب والإجراءات الواردة بالمعايير المهنية للمراجعة للكشف عن المخالفات والغش والتلاعب، تلبية لاحتياجات المساهمين وإضفاء الثقة على المعلومات الواردة بالتقارير المالية بغية تقليل الفجوة بين الأداء المهني المنفذ والأداء المهني المتوقع من الأطراف المعنية (نصير، 2018).

وخلاصة القول، يتضح أن دور المراجعة الداخلية في إضافة القيمة مرتبط بنشاطها وفعاليتها واستقلاليتها. ويجب أن تُمارس المراجعة الداخلية وفقاً للمعايير والمفاهيم الحديثة لتعزيز الثقة والمصداقية وتقليل مخاطر الفساد، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

2.2 الفساد المالي

عرف الفساد في سياق الحوكمة المؤسسية، بأنه استغلال السلطة الممنوحة لتحقيق منافع شخصية غير مشروعة. وقد أكدت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International,2007) هذا المفهوم، حيث وصفته بأنه إساءة استخدام النفوذ الموكل لتحقيق مكاسب خاصة. وفي السياق ذاته، قدم المعهد القانوني للمحاسبة والتمويل العام بالمملكة المتحدة تعريفًا أكثر تفصيلاً مفاده أن الفساد يتمثل في عرض أو منح أو تحريض أو قبول الإغراءات أو المكافآت التي من شأنها التأثير على تصرفات أي فرد. ويعني ذلك أن الفرد الذي يتلقى رشوة أو حافزًا ماديًا لأداء عمل أو إصدار قرار يتعارض مع مقتضيات الواجب المهني، إنما يفعل ذلك مقابل الحصول على مزايا من طرف آخر، (دليل الأسس الرقابية حول الاحتيال والفساد).

ومن منظور آخر، عرّف (Jeppesen, 2018) الفساد بأنه عدم الامتثال الصارم للقوانين واللوائح المنظمة للعمليات المالية والإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدلاً من تقديم تعريف فلسفي أو وصفي للفساد، تبنت منهجًا عمليًا يركز على تحديد المجالات التي يتجلى فيها الفساد من خلال أفعال وممارسات ملموسة على أرض الواقع، مما يعكس طبيعته الإجرائية والتشغيلية في الممارسات المحاسبية والرقابية. حيث تعتبر هذه الأفعال جريمة تتم في الخفاء وتمثل مخالفات للقانون والنظام العام والقيم الأخلاقية (لطفي، 2020)

تعرف المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للمراجعة INTOSAI)،(2013 الفساد في القطاع العام بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة أو الثقة العامة من أجل تحقيق المنفعة الخاصة". وفي القطاع الخاص،

يتضح مما سبق أن الفساد، على الرغم من أنه قد لا يترك أدلة واضحة، إلا أنه يمثل تحديًا كبيرًا يتطلب من المراجعين اتخاذ تدابير فعالة للكشف عنه ومنعه. وتتطلب مكافحة أسباب الفساد من أجهزة الرقابة المالية ملاحظة الثغرات في التشريعات والأنظمة المالية واقتراح الحلول المناسبة.

خلاصة القول، يتضح أن الفساد ظاهرة معقدة تتطلب استجابة شاملة من جميع الجهات المعنية بما في ذلك المراجعين الداخليين، لضمان تحقيق الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

يوضح هذا المبحث مجتمع وعينة الدراسة، ووسيلة جمع البيانات، كما يتناول تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة، واختبار الفرضيات البحثية

3.1 مجتمع وعينة الدراسة

ويتكون مجتمع الدراسة من مصرف الجمهورية –المصرف التجاري الوطني – مصرف الصحاري بمدينة طرابلس، أما عينة الدراسة فتم اختيارها بالطريقة العشوائية وتتمثل في المحاسبين والمراجعين الداخليين والعاملين بإدارة المخاطر، وإدارة الحوكمة، وإدارة المراجعة. وتم توزيع عدد (70 استبانة) استرد منها (65 استبانة) صالحة للتحليل الاحصائي، وتم استبعاد (2 استبانات) لعدم استكمال الشروط، وتم فقد (3) استبانات.

3.2 أساليب جمع البيانات

البيانات الثانوية: تشتمل على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والمجلات والدوريات المحكّمة والمواقع الإلكترونية.

البيانات الأولية: تم تصميم استبانة بهدف الحصول على هذه البيانات، وقد تم إعداد الاستبانة وفق الخطوات العلمية للبحث العلمي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) حيث تم استخدام أساليب التحليل الوصفي المتمثلة في مجموعة من المؤشرات والأساليب الإحصائية مثل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والوزن النسبي بالإضافة إلى اختبار (T–Test) بهدف الوصول إلى نتائج الدراسة.

3.3 التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث عرضاً تفصيلياً للنتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات المجمعة بواسطة الاستبيان الموزع على عينة الدراسة، تم استخدام برنامج SPSS26 في إجراء التحليل الإحصائي.

3.3.1 خصائص عينة الدراسة: تم تحليل القسم الأول من الاستبانة لوصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية وكانت النتائج كما هي موضح بالجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	35	53.85%
	مراجعة	51	23.08%
	إدارة	10	15.38%
	تمويل ومصارف	5	7.69%
	المجموع	65	100%
المؤهل العلمي	دبلوم	8	12.32%
	بكالوريوس	32	49.23%
	ماجستير	15	23.07%
	دكتوراه	10	15.38%
	المجموع	65	100.0 %
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	15	23.08%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	30	46.16%
	15 سنة فأكثر	20	30.76%
	المجموع	65	100%

من البيانات الواردة في الجدول رقم (1) يُمكننا توضيح الخصائص الشخصية والديموغرافية لعينة الدراسة كما يلي:

1. التخصص العلمي: تُشير التكرارات والنسب المئوية إلى أن أفراد العينة اللذين كانوا من المتخصصين في مجال المحاسبة نسبتهم (53.85%%) من عينة الدراسة، وأن ما نسبته (23.8%) من أفراد العينة من المراجعين، كما تبين أن ما نسبته (15.38%) من أفراد العينة كانوا في مجال الإدارة، في حين أن تخصص التمويل والمصارف حظي بنسبة (7.69%)، مما يوفر تنوعا في الخلفيات والمنظورات التي قد تثري نتائج الدراسة وتحليلاتها

2. المؤهل العلمي: تُوضح التكرارات والنسب المئوية أن غالبية عينة الدراسة متحصلين على مؤهل علمي بدرجة بكالوريوس حيث حظيت بنسبة (49.23%)، ويليها حملة الماجستير بنسبة بلغت (23.07%)، بينما حظيت حملة شهادة الدكتوراه بنسبة (15.38%) ووزعت باقي النسبة من عينة الدراسة على حملة الدبلوم بنسبة (12.32%)، وهذا يدل على وجود تنوع في المؤهلات العلمية، وأن أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد في فهم أسئلة الاستبانة، والإجابة عليها بمهنية وبطريقة صحيحة مما يعطي نتائج أقرب للواقع.

3. سنوات الخبرة العملية: تُوضح التكرارات والنسب المئوية أن 23.08% لديهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة في مجال عملهم، بينما 46.6% من عينة الدراسة لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة خبرة في مجال عملهم، في حين أن 30.76% من عينة الدراسة لديهم 15 سنة فأكثر خبرة في مجال عملهم وهذا يُعتبر مؤشر جيد نوعاً ما على صحة النتائج المتعلقة بالدراسة كون أغلبية المستجوبين من الذين كانت لديهم خبرة كافية للقيام بأعمالهم وتحمل المسؤولية عنها.

3.4 اختبار صدق وثبات أداة الاستبيان (الثبات الداخلي)

3.4.1 صدق الأداة: اختبرت الباحثة صدق أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق، وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة وقد أخذت الباحثة بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

3.4.2 ثبات أداة الدراسة: تم استخدام معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الثبات الداخلي لأداة الدراسة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (2) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 91.5% وهي نسبة مقبولة لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 70%، وبالتالي يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت، بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما تقصدها الباحثة، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 91.5%.

جدول رقم (2)

المحور	عدد البنود	Cronbach's Alpha
إدارة المخاطر	7	0.753
الدور الحوكمي	7	0.779
إضافة قيمة	7	0.851
متطلبات التفعيل	7	0.762
المجموع	28	0.922

3.4.5 اختبار مقياس الاستبانة: لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي ((Likert Scale of five points لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

المقياس	غير موافق بشدة	موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

3.4.6 مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقا لما يلي:

جدول رقم(4)

المقياس	غيرموافق بشدة	موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

4.4 التحليل الإحصائي الوصفي

جدول رقم (5)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة(إدارة المخاطر–حوكمة الشركات – إضافة القيمة)

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
	المحور الأول: المراجعة الداخلية على أساس المخاطر			
1	تساهم إدارة المراجعة الداخلية في تحديد وتحليل المخاطر المالية المتعلقة بالعمليات المصرفية.	4.07	.6540	مرتفع
2	تُستخدم نتائج تقييم المخاطر كمدخل أساسي لتخطيط وتوجيه أنشطة المراجعة نحو العمليات الأكثر عرضة للفساد.	4.11	.7750	مرتفع
3	تساعد إدارة المخاطر المراجعة الداخلية في اتخاذ قرارات وقائية للحد من الفساد المالي.	4.00	.7980	مرتفع
4	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر المحتملة للفساد المالي	3.87	1.140	مرتفع
5	تعتمد المراجعة الداخلية على مؤشرات أداء مرتبطة بالمخاطر لرصد الانحرافات ذات العلاقة بمخاطر الفساد المالي	3.89	.9590	مرتفع

6	يُسهم تحليل المخاطر في الكشف المبكر عن مواطن الفساد المالي المحتمل.	3.69	.9730	مرتفع
7	يتم تحديث تقييمات المخاطر بانتظام لمواكبة التغيرات في بيئة العمل المصرفي.	3.98	1.158	مرتفع
	المتوسط العام	3.94	0.638	مرتفع
المحور الثاني: المراجعة الداخلية الحديثة في ظل حوكمة الشركات				
.1	تتمتع إدارة المراجعة الداخلية في المصرف بالاستقلالية والموضوعية في أداء مهامها مما يحد من مظاهر الفساد المالي	3.87	1.036	مرتفع
.2	تساهم لجان الحوكمة المؤسسية في تعزيز الشفافية من خلال أمداد الجهات المختصة بتقارير دورية حول دقة البيانات المالية المعدة من قبل الإدارة	3.82	.8340	مرتفع
.3	تلتزم المراجعة الداخلية بتطبيق سياسات الإفصاح والإبلاغ عن المخالفات المالية مما يحد من الاحتيال	3.80	.7860	مرتفع
.4	تعزز المراجعة الداخلية ثقافة النزاهة والامتثال والالتزام باللوائح والقوانين في بيئة العمل المصرفي	3.91	.7930	مرتفع
.5	تساهم في تحقيق العدالة في المصرف من خلال ما تمتلكه من مهارات الكشف عن الغش والاحتيال	3.80	.9910	مرتفع
.6	تساهم في تعزيز عنصر المساءلة من خلال إبلاغ لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة حول أي تعارض في عملها	3.93	.7800	مرتفع
.7	تساهم حوكمة المراجعة الداخلية في ضمان جودة ودقة التقارير المالية المعدّة من الإدارة.	3.82	1.093	مرتفع
	المتوسط العام	3.85	0.611	مرتفع
المحور الثالث: المراجعة على أساس القيمة المضافة				
.1	تُسهم التوصيات التي تقدمها المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة المالية وبالتالي تقليل فرص الفساد.	4.24	.9080	مرتفع جدا
.2	تعمل المراجعة الداخلية المُضيفة للقيمة على كشف الثغرات التي قد تُستغل في عمليات فساد مالي.	4.22	.8230	مرتفع جدا
.3	تُساعد تقارير المراجعة الداخلية في توجيه الإدارة العليا لاتخاذ قرارات تقلل من ممارسات الفساد المالي	3.82	1.029	مرتفع
.4	تُعزز المراجعة الداخلية المُضيفة للقيمة ثقافة النزاهة والشفافية داخل المصرف	4.00	.8530	مرتفع
.5	تؤدي المراجعة الداخلية دورًا استشاريًا فعالًا في تطوير سياسات مكافحة الفساد.	3.93	.9630	مرتفع

.6	تؤدي المراجعة الداخلية المُضيفة للقيمة دورًا فعّالًا في تطوير السياسات والإجراءات التي تمنع الفساد	4.07	.7800	مرتفع
.7	تُساهم المراجعة الداخلية التي تركز على إضافة قيمة في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالمصرف	3.84	.8520	مرتفع
	المتوسط العام	4.02	0.570	مرتفع
	المتوسط الكلي	**4.29**	**0.8102**	مرتفع جدا

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامجspss26

وفقا للجدول(5) أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام أن المتوسط العام لجميع فقرات المحور الأول (3.94) وانحراف معياري (0.638) مما يُشير إلى مستوى توافق مرتفع، والذي بدوره يعكس الدور الإيجابي لإدارة المخاطر كنشاط حديث للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي، وبالنظر الي الفقرات المتعلقة بهذا المحور نجد أن نتائج الدراسة أظهرت أن إدارة المراجعة الداخلية تساهم في تحديد وتحليل المخاطر المالية المتعلقة بالعمليات المصرفية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.07) بانحراف معياري (0.654)، مما يعكس مستوى توافق مرتفع بين أفراد العينة، كما أظهرت النتائج أن تقييم المخاطر تُستخدم كمدخل أساسي لتخطيط وتوجيه أنشطة المراجعة الداخلية نحو العمليات الأكثر عرضة للفساد بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.775)، وهو ما يشير أيضًا إلى مستوى توافق مرتفع، وفيما يتعلق بدور إدارة المخاطر المراجعة الداخلية في اتخاذ قرارات وقائية للحد من الفساد المالي فقد حققت هذه الفقرة متوسطًا حسابيًا (4.00) وانحرافًا معياريًا (0.798)، مما يدل على توافق مرتفع، كما أظهرت النتائج أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة دورية لنظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر المحتملة للفساد المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.87) والانحراف المعياري (1.140)، بالإضافة إلى ذلك أشار أفراد العينة إلى أن المراجعة الداخلية تعتمد على مؤشرات أداء مرتبطة بالمخاطر لرصد الانحرافات ذات العلاقة بالفساد ، بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معيار (0.959) كما لوحظ أن تحليل المخاطر يُسهم في الكشف المبكر عن مواطن الفساد المالي المحتمل حيث بلغ المتوسط الحسابي(3.69)، والانحراف المعياري(0.973) وأخيرًا أظهرت النتائج يتم تحديث تقييمات المخاطر بانتظام لمواكبة التغيرات في بيئة العمل المصرفي بمتوسط حسابي (3.98)، وانحراف معياري (1.158).

أما المحور الثاني والمتعلق بالدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالقطاع المصرفي فقد أظهرت نتائج الدراسة أن استقلالية إدارة المراجعة الداخلية في المصرف يُساهم بشكل واضح الحد من الفساد المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.87) بانحراف معياري (1.036) مما يعكس مستوى

توافق مرتفع، كما أكد المشاركون أن لجان الحوكمة المؤسسية تعزز الشفافية من خلال إمداد الجهات المختصة بتقارير دورية حول دقة البيانات المالية المعدة من قبل الإدارة بمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (0.834)، و فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق سياسات الإفصاح والإبلاغ عن المخالفات المالية يساهم في الحد من الاحتيال أظهرت النتائج متوسطًا حسابيًا (3.80) وانحرافًا معياريًا (0.786) مما يُشير إلى مستوى توافق مرتفع، كما أوضحت النتائج أن تعزيز ثقافة النزاهة والامتثال والالتزام باللوائح والقوانين في بيئة العمل المصرفي حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91) والانحراف المعياري (0.793)، وأظهرت الدراسة أيضًا أن المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق العدالة في المصرف من خلال ما تمتلكه من مهارات الكشف عن الغش والاحتيال حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.80) والانحراف المعياري (0.991)، كما لوحظ أن حوكمة المراجعة الداخلية تساهم في تعزيز عنصر المساءلة من خلال إبلاغ لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة حول أي تعارض في عملها. بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.780)، وأكدت النتائج كذلك أن حوكمة المراجعة الداخلية تساهم في ضمان جودة ودقة التقارير المالية المعدّة من الإدارة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.82) والانحراف المعيار (1.093)، وبشكل عام بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات (3.85) بانحراف معياري (0.611) مما يُشير إلى مستوى توافق مرتفع، وهذا يؤكد التأثير الإيجابي للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي داخل القطاع المصرفي الليبي.

وفيما يخص محور اضافة قيمة كنشاط حديث للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي أظهرت نتائج الدراسة أن التوصيات التي تقدمها المراجعة الداخلية تُسهم في تحسين الرقابة المالية، وبالتالي تقليل فرص الفساد .حيث حققت الفقرة الخاصة بهذا الجانب متوسطًا حسابيًا بلغ (4.24) بانحراف معياري قدره (0.908) مما يعكس مستوى توافق مرتفع جدًا بين أفراد العينة، كما أظهرت النتائج أن المراجعة الداخلية المُضيفة للقيمة تعمل على كشف الثغرات التي قد تُستغل في عمليات فساد مالي بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (.8230) مما يشير أيضًا إلى مستوى توافق مرتفع جدًا، أما بالنسبة لمساعدة تقارير المراجعة الداخلية في توجيه الإدارة العليا لاتخاذ قرارات تقلل من ممارسات الفساد المالي فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.82) بانحراف معياري (1.029) وهو ما يُعبر عن مستوى توافق مرتفع، كما تُعزز المراجعة الداخلية المُضيفة للقيمة ثقافة النزاهة والشفافية داخل المصرف بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.853)، وفيما يتعلق الدور الاستشاري للمرجعة الداخلية أظهرت النتائج أن هذا الدور يُسهم بشكل ملحوظ في مكافحة الفساد المالي بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.963)، بالإضافة إلى ذلك تؤدي المراجعة الداخلية المُضيفة للقيمة دورًا فعّالًا في تطوير السياسات

والإجراءات التي تمنع الفساد بمتوسط حسابي (4.07) وانحراف معياري(0.780)، كما أظهرت النتائج مساهمة المراجعة الداخلية التي تركز على إضافة قيمة في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بالمصرف بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.852)، وبشكل عام بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات (4.02) بانحراف معياري (0.570)، مما يشير إلى مستوى توافق مرتفع يعكس الدور الإيجابي للمراجعة الداخلية كقيمة مضافة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية الرئيسية الثانية: توافر متطلبات لتفعيل دور النشطة الحديثة للمراجعة الداخلية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
.1	تدريب المراجعين على استخدام أدوات التحليل الرقمي والأنظمة الذكية في المراجعة	4.477	0.5014	مرتفع جدا
.2	التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بانتظام	4.39	0.667	مرتفع جدا
.3	تعزيز استقلالية وفاعلية إدارات المراجعة الداخلية	4.34	0.603	مرتفع جدا
.4	تطبيق مدخل المراجعة التحقيقية القضائية.	4.15	0.7071	مرتفع جدا
.5	دمج إدارة المخاطر في كل مراحل عملية المراجعة	4.45	0.622	مرتفع جدا
.6	إدراج أسلوب المراجعة الاستباقية (الرشيقة) ضمن اللوائح الداخلية للمصرف.	4.409	0.617	مرتفع جدا
.7	تطوير دليل الإجراءات للمراجعة الداخلية وفق الإطار المرجعي لمعهد المراجعين الداخليين AII	4.159	0.7078	مرتفع جدا
	المتوسط الكلي	4.339	0.133	

أظهر الجدول رقم (6) أن جميع العبارات حصلت على متوسطات حسابية تقع في فئة "مرتفع جدًا"، حيث تراوحت بين (4.15) و(4.477)، مما يدل على مستوى عالٍ جدًا من التوافق بين آراء المبحوثين حول دور أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة في مكافحة الفساد المالي داخل القطاع المصرفي الليبي. وسجلت عبارة تدريب المراجعين على استخدام أدوات التحليل الرقمي والأنظمة الذكية في المراجعة" على أعلى قيمة بمتوسط (4.477) وانحراف معياري منخفض (0.5014)، مما يعكس اتفاقًا واسعًا بين المشاركين على أهمية التحول الرقمي في تعزيز كفاءة المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي. كما جاءت عبارات "دمج إدارة المخاطر في كل مراحل عملية المراجعة" (متوسط = 4.45) و"إدراج أسلوب المراجعة

الاستباقية (الرشيقة)" (متوسط = 4.409) بتقديرات مرتفعة، مما يشير إلى إدراك كبير لأهمية التحول نحو الأنشطة الحديثة كالنهج الاستباقي وإدارة المخاطر، في تعزيز الحوكمة الداخلية ومواجهة الفساد.

أما العبارة المتعلقة بـ"تطبيق مدخل المراجعة الاستقصائية القضائية" فقد حصلت على متوسط (4.15)، وهي أقل العبارات تقييمًا، رغم أنها لا تزال تقع ضمن الفئة "مرتفع جدًا"، مما قد يُعزى إلى قلة استخدامها الفعلية أو ضعف التدريب المتخصص فيها مقارنة بباقي الأنشطة الحديثة.

بشكل عام، بلغ المتوسط الكلي لجميع العبارات (4.339)، مع انحراف معياري قدره (0.133)، ما يدل على تجانس كبير في إجابات العينة وتوافق مرتفع حول مدى أهمية هذه الأنشطة في تعزيز فعالية المراجعة الداخلية وتحقيق الشفافية والمساءلة.

4.5 اختبار الفرضيات ومناقشتها وفقا لمحاور الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **t** لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (7)

نتائج اختبار **t** لاختبار الفرضية الرئيسية

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار **t**	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية	**64**	**4.29**	**0.8102**	**12.84**	**< 0.001**

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة **t** المحسوبة (12.84) وبدرجة حرية (64)، وبقيمة دلالة إحصائية أقل من (0.001)، تدل على رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنفي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي.

وعليه، تُقبل الفرضية البديلة (H_1)، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين محل الدراسة. ويعكس المتوسط الحسابي المرتفع (4.29) أن أغلب أفراد العينة يقرّون بأن الممارسات الحديثة للمراجعة الداخلية – مثل إدارة المخاطر، الحوكمة، وإضافة القيمة – تسهم بشكل فعّال في تقليل فرص الفساد المالي داخل المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الأولى :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كأحد أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كأحد أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **t** لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (8)

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار **t**	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كأحد أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية	**64**	3.94	0.638	**11.88**	**< 0.001**

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار t لعينة واحدة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كأحد أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.94) مع انحراف معياري (0.638)، وبلغت قيمة t المحسوبة (11.88) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل 0.001> p وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كأحد أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية ، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كأحد أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية ، وبالتالي تؤكد هذه النتيجة أن إدارة المخاطر – باعتبارها من الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية – تُعد من الأدوات الفعالة في مكافحة الفساد المالي في القطاع المصرفي، لما توفره من قدرة على تحديد وتحليل المخاطر المحتملة، وتحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية، تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات استباقية تقلل فرص وقوع فساد مالي داخل المصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **t** لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (9)

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية	64	3.85	0.611	11.21	< 0.001

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار t لعينة واحدة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية (3.85) مع انحراف معياري (0.611)، وبلغت قيمة t المحسوبة (11.21)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل (0.001) p> وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور ذي دلالة إحصائية للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية ، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود للدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية ، وهذا يعني أن الدور الحوكمي الذي تمارسه إدارة المراجعة الداخلية — مثل ضمان الشفافية، تعزيز الإفصاح المالي، دعم الامتثال للمعايير والسياسات، وتفعيل آليات المساءلة — يلعب دورًا فعّالًا في تقليل مظاهر الفساد المالي داخل المصارف التجارية الليبية

الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة إضافة القيمة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية..

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة إضافة القيمة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **t** لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (10)

نتائج اختبار t لاختبار الفرضية الثالثة

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظيفة إضافة القيمة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية	64	4.02	0.570	14.43	< 0.001

وفقا للجدول (10) أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار **t** لعينة واحدة وجود دور ذو دلالة إحصائية لوظيفة إضافة القيمة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.85) مع انحراف معياري (0.611)، وبلغت قيمة **t** المحسوبة (14.43)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل (0.001) p> ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود دور ل وظيفة إضافة القيمة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية إذ يشير إلى أن وظيفة إضافة القيمة التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية – مثل تقديم توصيات تحسين الرقابة المالية، تقديم استشارات فعالة لإدارة المخاطر، دعم اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، والمساهمة في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين – تلعب دورًا محوريًا في الحد من مظاهر الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر متطلبات تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي.

الجدول رقم (11)

المتغير	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر متطلبات تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي	64	4.339	0.133	81.2	< 0.001

وفقا للجدول (11) أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية باستخدام اختبار t لعينة واحدة ان هناك دور لتوافر متطلبات لتفعيل دور الأنشطة للمراجعة الداخلية والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.339) مع انحراف معياري (0.133)، وبلغت قيمة t المحسوبة (81.2)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل (0.001) p> وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وتدعم هذه النتيجة الفرضية البديلة التي تنص على: أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة والحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية." تؤكد هذه النتيجة على أهمية الاستثمار في الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية مثل أدوات التحليل الرقمي، المراجعة الاستباقية، والتكامل مع إدارة المخاطر، لما لها من أثر واضح في كشف الانحرافات وتقليل فرص الفساد المالي. كما تعكس هذه النتائج وعيًا متزايدًا داخل

المؤسسات المصرفية بأهمية التطوير المستمر للمراجعة الداخلية كوسيلة فاعلة للحفاظ على الشفافية والمساءلة.

5.النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إن تطبيق أنشطة المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي من شأنه ان يحد من الفساد المالي

ب- أكدت الدراسة على أهمية إدارة المخاطر كأحد الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية، حيث تلعب دورًا محوريًا في الكشف المبكر عن المخاطر المالية وتحليلها واتخاذ قرارات وقائية، مما يعزز الرقابة المالية ويحد من الفساد.

ج- بينت النتائج أن دور الحوكمة في المراجعة الداخلية يعزز الشفافية، الاستقلالية، والمساءلة، ويساهم في ضمان دقة وجودة التقارير المالية، مما يقلل من الممارسات الفاسدة داخل القطاع المصرفي.

د- أظهرت الدراسة أن المراجعة الداخلية التي تركز على إضافة قيمة تعمل على كشف الثغرات توجيه الإدارة لاتخاذ قرارات فعالة، وتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية، مما يدعم جهود مكافحة الفساد المالي.

هـ- أظهرت نتائج الدراسة كذلك على أهمية تفعيل المتطلبات اللازمة لتعزيز دور أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة، مثل التدريب على الأدوات الرقمية، تعزيز استقلالية المراجعة، وتبني أساليب المراجعة الاستباقية.

6.التوصيات

أ- على المصارف التجارية ان تعمل على تفعيل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية، مع التركيز على إدارة المخاطر، وتطوير الدور الحوكمي، وتعزيز وظيفة إضافة القيمة.

ب- ضرورة دعم استقلالية المراجعة الداخلية وتوفير الموارد الكافية لها

ج- الاهتمام بالتدريب المستمر للمراجعين الداخليين ورفع كفاءتهم في استخدام أدوات وتقنيات المراجعة الحديثة.

د- تعزيز الشفافية والمسؤولية المؤسسية، وتطوير نظم الرقابة الداخلية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

هـ- الاستفادة من التحول الرقمي وتطبيقات تحليل البيانات لتحسين جودة عمليات المراجعة واكتشاف المخاطر والفساد بشكل استباقي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. الشيخ، عمر الشيخ الطاهر. (2020). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من التعثر المالي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة كلية التنمية البشرية، (9)، 365–398. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1254184

2. الشيخ، عمر الشيخ الطاهر، وحسين، أسعد المبارك. (2021). الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات التمويل المصرفي. مجلة كلية التنمية البشرية، (9).

3. الصواني، عادل فرج سعد، سمره، ياسر محمد عبد العزيز، والقرنشاوي، السيد عبد النبي. (2023). أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 4(2)، 305–354. https://cfdj.journals.ekb.eg

4. المختار، كريمة، والبي، محمد. (2024). تفعيل دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي. مجلة جامعة الزاوية للعلوم الاقتصادية، 6(1)، 252. https://journals.zu.edu.ly/index.php/UZJES

5. المزين، هاني مصطفى عبد الوارث. (2024). دور آليات المراجعة الداخلية لعمليات التحول الرقمي في مكافحة الفساد بالوحدات الحكومية للرقابة على المال العام: دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية. مجلة الإبداع المحاسبي، 1(2)، 376.

6. المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا. (2003). دليل الأسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد (ط3).

7. بن صلاح، طاهر عبد القادر. (2023). قياس أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على مستوى إدارة المخاطر الرقمية في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(2).

8. بن عطاف، ولاء فريد حسين. (2021). دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. المجلة العربية للنشر العلمي، (37).

9. جسام، يونس أحمد. (2019). أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة ودورها في الرقابة والحد من الفساد المالي: دراسة حالة على دوائر القطاع العام في محافظة الأنبار – الفلوجة (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

10. ديوان المحاسبة الليبي. (2023). التقرير السنوي. طرابلس: ديوان المحاسبة.

11. سند ياسر تاج السر محمد، أحمد عبد الرحيم محجوب، البشير الجيلي أحمد محمد. (الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الأداء المالي بالتطبيق على شركة السكر السودانية المحدودة). مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04 العدد 2.

12. شحاته، السيد شحاته. (2021). مصفوفة أدوار ومجالات المراجعة الداخلية الحديثة في ظل جائحة كورونا. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1(1)، 1–18.
13. شريف، أحمد زكي حسين متولي. (2013). الاتجاهات الحديثة للمراجعة في ظل عولمة المعايير. القاهرة: الدار الجامعية.
14. عريقات، حربي محمد، وعقل، سعيد جمعة. (2010). التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق (ط2). الأردن: دار الأوائل للنشر.
15. علي، زين العابدين إبراهيم يوسف، وعبد الحميد، زينب عبد الله بابكر. (2021). الاتجاهات المعاصرة للمراجعة ودورها في الحد من مخاطر المراجعة في بيئة الأعمال السودانية: دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي وبعض مكاتب المراجعة الخارجية العاملة بولاية الخرطوم. مجلة الريادة للمال والأعمال، 2(1).
16. فرج، عبد النبي إمحمد، وامحمد، حسام الزروق عامر. (2020). المعوقات التي تواجهها أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والمؤثرة على دورها في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة الليبي. مجلة آفاق اقتصادية، (12)، 216–242. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1048049
17. لطفي، أمين السيد أحمد، المراجعة والتدابير الوقائية ضد الفساد قراءات وخيارات، المجلد 2– الدار الجامعية الإسكندرية. 2020
18. محمد احمد إبراهيم خليل. (2011)، تطوير دور المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة للحد من آثار المخاطر والأزمات المالية على منظمات الأعمال المصرية في ضوء حوكمة الشركات، مجلة الدراسات العليا والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة ، المجلد 2، العدد2.
19. نصير، مبروك محمد السيد. (2022). نموذج مقترح لتعزيز دور المراجعة الداخلية كأحد خدمات التأكد الاستباقية والاستشرافية في الحد من ممارسات الفساد المالي بالشركات. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 8(13)، 74–105.

ثانياً: المراجع الاجنبية

a. Betti, N., Sarens, G., & Poncin, I. (2021). Effects of digitalization of organizations on internal audit activities and practices. Managerial Auditing Journal, 36(6), 28-58.
b. COSO. (2017). Enterprise risk management – Integrating with strategy and performance. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.
c. Federico Ceschel, Alessandro Hinna, Fabian Homberg. (2022). Public Sector Strategies in Curbing Corruption: A Review of The Literature. https://doi.org/10.1007/S11115-022-00639-4.

d. Institute of Internal Auditors (IIA). (2023). International professional practices framework (IPPF).
e. Jeppesen, K. (2018). The role of auditing in the fight against corruption. The British Accounting Review, 51(5), 1–11.
f. Mochamad Muslih & Haryono Umar. (2020). The Role of Ethics and Religion to Reduce the Corruption Level in Indonesia, Moderated by The Government Internal Control System. International Journal Of Science And Society, 2(2).
g. PWC. (2018). Internal audit. Retrieved from www.pwc.org
h. The Institute of Internal Auditors. (2020). International professional practices framework (IPPF). Altamonte Springs, FL: IIA.
i. Transparency International. (2024). Corruption perceptions index. Retrieved from https://www.transparency.org